مجلة الإحياء، المجلد: 18، العدد: 21، جوان 2018، ص - ص: 143 – 160
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

ظاهرة الحذف في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة النساء

The Deletion Phenomenon in the Holy Quran - An applied Study in Surat al-Nisa

طالبة الدكتوراه: **رحيمة أوسيف**
كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة1
oucifrahima@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/02/07 تاريخ القبول: 2018/05/17

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة الحذف في القرآن الكريم من خلال دراسة تطبيقية في سورة النساء، وهي دراسة نحوية بحتة، فاستخلص من خلال الدراسة النظرية أنَّ الحذف من الظواهر اللغوية البارزة، وخاصة في اللغة العربية والقرآن الكريم، وهو عبارة عن إسقاط كلمة أو أكثر من الجملة، ومن أهم أسباب الحذف: علم السامع بالمحذوف؛ فإذا كان عالما ومدركا للمحذوف فلا داعي حينها إلى ذكره، بل الأولى حذفه اختصارا للكلام، وأيضا: كثرة الإستعمال؛ حيث أنَّه توجد بعض الكلمات الكثيرة الورود في الكلام؛ مما يضطر إلى حذفها بغية التخفيف، والمعروف وجود أدلة على وقوع الحذف، أولها: اللفظ؛ حيث أنَّ اللفظ اسما كان أم فعلا أم حرفا، له متعلقات معينة، نستطيع أن نستدل من خلالها على وجود الحذف، ثانيها: اللغة؛ فكل لغة لها أسس وأصول معينة، قد تقودنا أحيانا إلى الإستدلال على وجود حذف في الجملة، وأيضا فظاهرة الحذف لها شروط معينة، شأنها شأن الظواهر اللغوية الأخرى، أهمها: وجود الدليل الحالي أو المقالي على المحذوف، ألاَّ يكون المحذوف مؤكدا، ألاَّ يكون إختصارا للمختصر، ألاَّ يكون عوضا عن شيء، ألاَّ يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وأن لا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكانية إعمال العامل القوي، ومن خلال الدراسة التطبيقية في سورة النساء تبين تنوع المحذوفات فيها، من حرف واسم وفعل، وتجدر الإشارة أيضا أنَّ علماء النحو مختلفون حول وقوع هذه الظاهرة، فمنهم من يجيز، ومنهم من يمنع، كل حسب حججه والمذهب الذي ينتسب إليه، لكن ذلك لا يخلو من مواضع اتفاق بينهم.

Abstract:

This study addresses the phenomenon of deletion in the Holy Qur'an through an applied study in Surah An-Nisa. It is a pure grammatical study. The theoretical study concluded that the deletion is a prominent linguistic phenomenon especially in the Arabic language and the Holy Qur'an. Deletion is the omission of one word or more in the sentence. The most important reasons for deletion: the hearer knows the deleted; if the deleted is known and understood, there is no need then to mention it, but it is more adequate to delete it to shorten the speech. Also: frequent use; some words are often mentioned in the speech, and they have to be deleted for concession. It is known that deletion needs the existence of evidence. First: the word; the word, whether a noun, a verb or a preposition, has its own subordinations through which we can infer the existence of deletion. Second: the language; each language has its foundations and origins that may sometimes lead us to infer the existence of deletion of the sentence. The phenomenon of deletion, like other linguistic phenomena, has certain conditions such as: the existence of the direct or circumstantial evidence on the deleted; the deleted should not lead to prepare the factor for work and interrupt it; it should not also lead to the realization of the weak factor with the possibility of the realization of the strong one.The applied study in the Surah An-Nisa shows that there are various deleted: preposition, noun and verb. Grammarians differ in opinions about the occurrence of this phenomenon between permissive and forbidder, each according to his arguments and doctrine, but there is some agreement between them.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله تعالى المعجز، وليس هناك كلام أعظم من كلامه تعالى، سواء من ناحية الكلمات والجمل، والتراكيب، أو من ناحية المعنى، أو من ناحية المقاصد المرادة منه، كما أنه نزل بلغة أفصح العرب؛ فقد أجمع العلماء[1] على أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة، والطريق لفهم معاني كلام الله تعالى لا يكون إلا بمعرفة قواعد العربية في مختلف علومها، من تصريف، ونحو، وعلمي البيان والبديع، وغيرها، والتي تظهر من خلال استعمالهم لها في أساليبهم، في خطب،

وأشعار، وغيرها، فبدونها –أي قواعد العربية وعلومها- يقع الخطأ، ويسوء الفهم، خاصة لمن لم يكن عربيا بالسليقة[2].

ويعتبر الحذف أسلوبا من الأساليب البارزة الموجودة في كلام العرب وفي القرآن الكريم، وقد ارتأيت أن تكون دراستي حوله، من ناحية الصناعة النحوية، ولكن لن يتسنى لي الإلمام بجميع المواضع في القرآن الكريم المتضمنة للحذف، فحصرت دراستي على إحدى سوره، وهي سورة النساء، وذلك باختيار نماذج منها تقوم حولها الدراسة، فما المقصود بالحذف عند اللغويين والنحويين؟، وما أهم أسباب وقوعه؟ وما هي الدلائل على وجوده في كلام العرب، والقرآن الكريم؟، وما شروطه؟، وما أهم المواضع التي وقع الحذف فيها في سورة النساء؟.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه محط اهتمام كبير من قبل الدارسين النحويين والبلاغيين وغيرهم؛ على اعتبار أن الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية، لكنه ظاهرة قد تتميز أكثر في اللغة العربية، وخصوصا إذا اقترنت بالقرآن الكريم، المنزه عن كل خطأ، والمعجز في كل عصر، فالهدف من هذه الدراسة ليس فقط بيان حقيقة الحذف، وإنما الكشف عن مذاهب العلماء فيه من خلال سورة النساء؛ ذلك أن مسألة الحذف من القضايا المختلف حولها بين علماء النحو؛ بمعنى أن اعتبار وجود الحذف من عدمه عائد إلى حجج كل مذهب، غير أن ذلك لا يخلو مما اتفق عليه العلماء، خاصة وأن الكثير من الدراسات في هذا الموضوع اكتفت بعرضه من نواحي عامة، أو اكتفت بدراسة جانب واحد منه فقط، وبناء على ذلك قمت بتقسيم هذا البحث إلى مطلبين؛ المطلب الأول يمثل الدراسة النظرية، حيث قمت بعرض تعريف للحذف من الناحية اللغوي والاصطلاحية، ثم بينت أسبابه، والأدلة على وجوده، ثم شروطه، أما المطلب الثاني فيتمثل في الدراسة التطبيقية التي ستكون من خلال النماذج المنتخبة من سورة النساء كما ذكرت سابقا.

المطلب الأول: الدراسة النظرية:

يتضمن هذا المطلب مجموعة من الفروع، سأبرز من خلالها ماهية الحذف، وأسبابه، والأدلة على وجوده، وشروطه، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة المعالم لموضوع الحذف.

الفرع الأول: تعريف الحذف

سأقوم هنا ببيان حقيقة الحذف، رغبة في التأصيل لهذه الظاهرة اللغوية، وذلك من خلال بيان دلالاتها اللغوية والاصطلاحية.

أولا- من الناحية اللغوية:

الحذف: قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة، والحذف: الرمي عن جانب والضرب عن جانب، وتقول: حذفني فلان بجائزة أي: وصلني[3]، وجاء في لسان العرب مادة "حذف": حذف الشيء يحذفه حذفا : قطعه من طرفه، والحذافة: ما حذف من شيء فطرح[4]. مما سبق يظهر أن معنى الحذف اللغوي منصب حول: القطف، والرمي، والقطع، والطرح، وكلها تعود لمعاني متقاربة.

ثانيا- من الناحية الاصطلاحية:

قد عنى قدماء النحاة بدراسة ظاهرة الحذف، غير أننا لا نكاد نجد في كتب النحويين تعريفا لمصطلح الحذف، بل منهم من يعرفه ببيان أقسامه، وذكر أحد شروطه، يقول ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[5]، حتى أن بعضهم قد تداوله بمصطلح آخر وهو الإضمار، قال أبو حيان الأندلسي: «وهو موجود في اصطلاح النحويين ، أعني أن يسمى الحذف إضمارا»[6]، ولكن لكل من الحذف والإضمار مدلوله الخاص، يقول الفارسي: «وقد يحذف حرف الجر، فيصل الفعل إلى الاسم المحلوف به، وذلك نحو: الله -بفتح الهاء- لأفعلن، وربما أضمر حرف الجر ، فقيل: الله -بكسر الهاء- لأفعلن»[7].

وبعض علماء النحو حصر وقوع الإضمار في الفعل دون الحروف، منهم الوراق، يقول: « وجملة الأمر أن جميع الحروف لا يجوز إضمارها لضعفها، وإنما جاز إضمار الفعل لقوته.... واعلم أن إضمار الفعل يقع في كلام العرب على ثلاثة أوجه :أحدها : لا يجوز إظهاره، والآخر: يجوز أن يضمر ويظهر، والثالث: لا يجوز إضماره »[8].

وقد رسم ابن هشام حدودا لهذه الظاهرة النحوية، وفرق بين الحذف النحوي، والتفسيري البلاغي؛ حيث أنَّ ذكر أغراض الحذف إنما هو متعلق بفن البلاغة، لا النحو ، قال : «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو بالعكس ، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل،... وأما قولهم في نحو: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ (النحل:81)، التقدير: والبرد ... ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان....»[9].

الفرع الثاني: أسباب الحذف

فالحذف كأي ظاهرة لغوية لها أسبابها التي نشأت عنها، وإن كان الأصل أن لا حذف[10]، إلا أن يضطر إليه، وقد حاول النحويون بيان تلك الأسباب أو العلل كما يسميها بعضهم ، أذكر أهمها:

1- علم السامع أو المخاطب بالمحذوف: حيث أن الغالب في كلام العرب حذف الكلام اختصارا وتخفيفا إذا علم ، قال سيبويه: «هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا: وذلك قولك: (ليس غير) و (ليس إلا)، كأنه قال: ليس إلا ذاك ، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى»[11].

2- كثرة الاستعمال: وهو من أكثر الأسباب التي يعلل بها النحاة ظاهرة الحذف، يقول ابن الشجري: «وكذلك حذفوا "الياء" في قولهم: (لا أدر) لكثرة استعماله»[12].

3- طول تركيب الجملة: حيث أن طول التركيب يؤدي إلى ثقل، مما يضطر إلى الحذف للتخفيف، كحذف حرف الجر بسبب طول حرفي "أنَّ"، و"أن" المخففة بالصلة ، يقول ابن عصفور:« لا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلا مع "أنَّ" و"أن"، نحو: عجبت أنك قائم ، وعجبت أن قائم زيد، وذلك لطول "أنَّ" و "أن" بالصلة ، والطول يستدعي التخفيف»[13].

الفرع الثالث: الأدلة على وجود الحذف

ذكر العلماء أدلة[14]على وقوع الحذف في القرآن الكريم وكلام العرب، ومن جملة هذه الأدلة: العقل، والعادة الشرعية، دلالة اللفظ على المحذوف، اللغة، والسياق.

لكن، بما أن دراستنا هذه متعلقة بالصناعة النحوية، فإننا سنقتصر على ذكر الأدلة المتعلقة بذلك، وهي: دلالة اللفظ على وجود الحذف، واللغة.

أما الدليل الأول: وهو اللفظ، فمثاله البسملة "بسم الله الرحمن الرحيم"، فإن اللفظ يدل على أن فيه حذفا؛ لأنَّ حرف الجر "الباء" لابد له من متعلق، ودل الشروع في الفعل على تعيينه؛ وهو الفعل الذي جعلت التسمية في مبدئه؛ من قراءة أو أكل أو شرب ونحوه .

الدليل الثاني: اللغة؛ حيث أنه قد اطرد في اللغة أن لكل فعل متعدي مفعول به، ولكل مبتدأ خبر، وهكذا، فإن لم يوجد علم بأن هناك حذفا في الجملة، وقد نبه ابن هشام[15]، إلى أن أدلة الحذف نوعان: منها الصناعي، وغير الصناعي، وهذا الأخير متعلق بمعرفته البلاغيون، وأما الصناعي فهو ما يختص بمعرفته النحويون، وهو محل دراستنا هذه، وسمي دليلا صناعيا؛ لأَنَّه عرف من جهة الصناعة النحوية، كما

جاء في قوله تعالى:﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾ (القيامة:1)، تقديرها: لأنا أقسم؛ لأنَّ فعل الحال لا يقسم عليه، وقولهم: وقمت، تقديرها: وأنا قمت؛ لأنَّ "واو الحال" لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من "قد"، ونحو هذه الأمثلة كثير جدا.

الفرع الرابع: شروط الحذف

ظاهرة الحذف كأي ظاهرة لغوية، لها شروط، ينبغي توفرها حتى لا يختل تركيب الجملة من جهة، ومعناها ودلالتها من جهة أخرى، فذكر النحويون[16] شروطا للحذف، أهمها:

1- وجود الدليل الحالي أو المقالي على المحذوف: بمعنى أنَّ وجود أحدهما كاف، ولا يشترط وجودهما معا لوقوع حذف في الجملة، فمثال الدليل الحالي قولهم لمن رفع سوطا: (زيدا)، والتقدير: اضرب زيدا، فأضمر الفعل، فحالة الشخص الخارجية دلت على الفعل الذي سيقوم به، فلذلك حذف، ومثال الدليل المقالي أو اللفظي،أن يقال: (من أضرب؟ زيدا)، والتقدير:أضرب زيدا.

وينبغي التنبيه إلى أن هذا الشرط متعلق بما إذا كان المحذوف الجملة بأسرها، كما الأمثلة السابقة، أو ركن من أركانها، كالمبتدأ أو الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿قال سلام قوم منكرون﴾ (الذاريات:25)، تقديرها: قال سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى وهو (عليكم)، ومبتدأ الثانية وهو (أنتم)، ومتعلق أيضا بما إذا كان اللفظ يفيد معنى في الجملة مبنية عليه في الأساس، نحو قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ﴾ (يوسف:85)، تقديرها: لا تفتأ.

أما إذا كان المحذوف فضلة ، فلا يشترط وجود الدليل ، ولكن في المقابل يشترط ألا يؤدي حذف هذه الفضلة الى خلل في معنى الجملة ، أو تركيبتها النحوية ، نحو: زيد ضربته.

2- ألا يكون ما يحذف كالجزء: فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه، ويجوز حذف الفاعل مع فعله، نحو: زيدا ضربته، وقد وضح ابن جني هذا الشرط، قائلا: «حذف الفعل يكون على ضربين؛ أحدهما: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة، وذلك نحو: زيدا ضربته، لأنك أردت: ضربت زيدا، فلما أضمرت (ضربت) فسرته بقولك: ضربته، والآخر: أن تحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفاعل مفصولا عنه مرفوعا به، وذلك نحو قولك: أزيد قام؟، فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل، لأنك تريد: أقام زيد؟، فلما أضمرته فسرته بقولك: قام ... الفعل فيه مضمر وحده»[17].

3- ألا يكون المحذوف مؤكدا: نحو قولهم: ضربت ضربا، ف "ضربا" هو المؤكد، فلا يجوز حذفه، لأن الغرض من الإتيان به تقوية العامل وتقرير المعنى، والحذف غير ذلك.

4- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر: فمثلا لا يجوز حذف اسم الفعل دون معموله، لأنه –أي اسم الفعل- اختصار للفعل، ونائب عنه ، وتجدر الإشارة إلى أن مسألة إضمار اسم الفعل وإبقاء عمله[18]، مما اختلف حولها النحويون جوازا ومنعا.

5- ألا يكون عاملا ضعيفا: فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

6- ألا يكون المحذوف عوضا عن شيء: من ذلك "ما" وهي من الحروف التي تكون للعوض[19]، فقد ثبت جواز[20] حذف "كان" بعد "أن" المصدرية ، ويعوض عنها "ما"، ويبقى اسمها وخبرها، كما قال الشاعر: أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع، وأصلها: أن كنت ذا نفر، فحذفت "كان"، فانفصل الضمير المتصل بها وهو "التاء" فصار "أن أنت ذا نفر"، ثم أتى بما عوض عن "كان" فصار "أن ما أنت ذا نفر"، ثم أدغمت النون في الميم فصار "أما أنت ذا نفر".

7- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه: فلا يجوز حذف المفعول – وهو الهاء- من قولهم : ضربني وضربته زيد، لئلا يتسلط الفعل "ضربت" على (زيد) ثم يقطع عنه برفعه للفعل الأول .

8- ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي: فلا يجوز حذف الضمير في: زيد ضربته، لآن ذلك يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل، مع أن الفعل هو الأقوى.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية

بعد بيان معنى الحذف، وأسبابه، والأدلة عليه، وشروطه، في الدراسة النظرية، بقي تناول نماذج تطبيقية من القرآن، وقد حاولت في هذا المطلب أن أبرز أهم المواضع التي وقع فيها الحذف في سورة النساء، فاستعنت في ذلك ببعض كتب اللغة، والتفسير، وذلك للوصول إلى الفهم الصحيح للظاهرة من خلال التطبيقات عليها، ومن أهم ما وقفت عليه من مواضع الحذف في سورة النساء ما يلي:

أولا/ حذف الاسم: من جملة الأسماء التي حذفت في سورة النساء: المبتدأ، الصفة، المفعول به، المضاف.

1- حذف المبتدأ: يجوز حذف المبتدأ إذا دلت عليه قرينة لفظية أو معنوية، وهو ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته[21]، وقد جاء حذف المبتدأ في سورة النساء في

عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه﴾ (النساء:46)، حيث اختلفت أقوال المعربين في هذه الآية، نذكر أهمها[22]:

ذهب سيبويه، وأبو علي الفارسي إلى أن جملة ﴿ومن الذين﴾ خبر مقدم، والمبتدأ هو الموصوف المحذوف، و قوله ﴿يحرفون﴾ جملة فعلية في محل رفع صفة، والتقدير: (ومن الذين هادوا قوم يحرفون)، قال سيبويه: «وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول:(ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا)، وإنما يريد: ما منهم واحد مات ...، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيشيقعقع خلف رجليه بشن

أي: كأنك جمل من جمال بني أقيش، ومثل ذلك أيضا قوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

يريد: ما في قومها أحد، فحذفوا هذا.....»[23].

وخرجها الفراء[24] على أن يكون ﴿من الذين﴾ خبر مقدم محذوف، والمبتدأ المحذوف هو "من" الموصولة، والتقدير:(من الذين هادوا من يحرفون)، وذهب بعضهم إلى أنَّ ﴿من الذين﴾ خبر لمبتدأ محذوف هو "هم"، والتقدير: (هم من الذين هادوا)، و ﴿يحرفون﴾ حال.

فالنحويون في هذه الآية متفقون على حذف المبتدأ، غير أنهم اختلفوا في تقديره، كل حسب مذهبه، لكن سيبويه احتج فيما قدره بما سمع من العرب ، فيكون تقديره –والله أعلم- هو الأقرب للصواب.

2- حذف الصفة: الأصل عدم حذف الصفة[25]، لأنَّ الغرض منها إزالة اشتراك في معرفة، أو تخصيص لنكرة، لكنها قد تحذف لفهم المعنى، ومن حذف الصفة في سورة النساء قوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم﴾ (النساء:160)، قد أشار أبو حيان الأندلسي إلى هذا الحذف في تفسيره، مستدلا عليه بما ورد في كلام العرب، وذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿فبظلم من الذين هادوا﴾، قال: «المعنى: فبظلم عظيم، أو فبظلم أي: ظلم، وحذف الصفة لفهم المعنى جائز، كما قال: (لقد وقعت على لحم) أي: لحم متبع»[26].

3- حذف المفعول به: حذف المفعول به كثير، وهو في ذلك على نوعين: أحدهما: أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا، والثاني: أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به، فمن الأول قوله عز وجل: ﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر﴾ (الرعد:25)، لأنه لابد

لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته، ومن الثاني: قولهم: (فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع)، وقوله تعالى: ﴿وأصلح لي في ذريتي﴾ (الأحقاف: 15)[27].

ومما جاء في سورة النساء قوله تعالى:﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم﴾ (النساء:26)، فقد اتفق النحويون على أن قوله ﴿يريد الله ليبين﴾ يتضمن مفعولا محذوفا للفعل "يريد"، لكنهم اختلفوا في تقديره، فقدره سيبويه والبصريون[28]: «لأن يبين» ، والمفعول مضمر، تقديره: يريد الله هذا، والمعنى: يريد الله تكليف ما كلف به عباده مما ذكر لأجل التبيين لهم بهدايتهم .

وبيان مذهبهم[29] أنهم يرون أن متعلق الإرادة ليس هو التبيين؛ وإنما التشريع الذي يؤدي إلى التبيين، ولو فرضنا أن متعلق الإرادة هو التبيين لأدى ذلك إلى أمرين غير جائزين عند البصريين:

الأول: تعدي الفعل إلى مفعوله المتأخر بوساطة "اللام".

الثاني: إضمار "أن" بعد "لام" ليست "لام الجحود" ولا "لام كي"؛ لأنهما – أي لام الجحود و لام كي- لا يدخلان إلا على الأسماء.[30]

ومذهب الكوفيين أن متعلق الإرادة هو التبيين، و"اللام" هي الناصبة بنفسها، لا "أن" مضمرة بعدها[31]، فقوله ﴿ليبين﴾ تقديره: أن يبين ، فيكون مفعولا ل "يريد".

وحول آراء العلماء والمفسرين في هذين المذهبين، نجد الإمام ابن عطية يضعف ما ذهب إليه الكوفيون قائلا: «وقال الفراء والكوفيون : "اللام" نفسها بمنزلة "أن" وهو ضعيف»[32] ، فيتضح من كلامه ترجيحه لما ذهب إليه البصريون، وتابعه في ذلك أبو حيان الأندلسي.[33]

4- حذف المضاف: بيَّن النحاة أنه يجوز حذف المضاف إذا دل المعنى عليه، يقول سيبويه: « وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو ، ونحو هذا ، إلا أنَّ هذا يجوز على سعة الكلام...»[34]، واشترطوا أيضا أمن الإلباس، قال صاحب المفصل: «وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه، والعلم فيه قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ (يوسف:82)، لأنه لا يلبس أن المسؤول أهلها لا هي ...»[35]، وقد جاء حذف المضاف في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم﴾ (النساء:23)، قال أبو حيان في معرض تفسيره لهذه الآية: « بل هذا مما حذف منه المضاف لدلالة المعنى عليه، لأنه إذا قيل: حرم عليك الخمر، إنما يفهم منه شربها، وحرمت عليك الميتة، أي: أكلها، وهذا من هذا القبيل، فالمعنى: نكاح أمهاتكم؛

ولأنه قد تقدم ما يدل عليه، وهو قوله ﴿ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء﴾ (النساء:22)».[36]

وقوله تعالى: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ (النساء:176)، فقد بين أئمة النحو أن المفعول له مصدر[37]، له ثلاثة أحوال، أحدها أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة، والثاني أن يكون محلى بالألف واللام، والثالث أن يكون مضافا[38]، والمصدرية قد تأتي صريحة، أو مقدرة ب "أن"[39]، كما المثال الذي معنا، فالمفعول له هو ﴿أن تضلوا﴾ وهو مضاف إليه، وقد قدر البصريون وغيرهم[40]، المضاف المحذوف ب: (كراهة أن تضلوا).

ثانيا/ حذف الفعل:

يقع حذف الفعل إما في جملة الشرط والجزاء، ويكون ذلك إما بحذف فعل الشرط دون الأداة، أو هما معا، أو حذف جواب الشرط، إلى غير ذلك، وقد يحذف في غير جملة الشرط والجزاء، بأن يحذف الفعل وحده، أو مع فاعله، ومن مواضع حذف الفعل في غير جملة الشرط والجزاء في سورة النساء قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فئامنوا خيرا لكم﴾ (النساء:170)، فتضمنت هذه الآية حذفا للفعل وهو غير القول وحذف فاعله، وموضع الحذف هو قوله: ﴿خيرا لكم﴾، لكن اختلف النحاة في تقدير النصب في قوله: ﴿خيرا لكم﴾ إلى مذاهب، نذكر أبرزها:

ذهب الخليل وسيبويه والزمخشري[41] إلى أن "خيرا" منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار تقديره: (أتوا خيرا لكم)[42]، يقول سيبويه: «هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك: "هذا ولا زعماتك"، أي: "ولا أتوهم زعماتك"، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل : ديار مية إذ مي مساعفةولا يرى مثلها عجم ولا عرب

كأنه قال: أذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر "أذكر" لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر "ولا أتوهم زعماتك"، لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه»[43]، وأما الفراء فلم يقدر المحذوف فعلا بل ذهب إلى أنه: نعت لمصدر محذوف أي: (فآمنوا إيمانا خيرا لكم)[44].

وقد ضعف السمين الحلبي[45]، ما ذهب إليه الفراء؛ لأنه يخل بمعنى الآية، حيث يفهم أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة، وربما يكون الصواب ما قدره سيبويه وغيره، لعدم إخلاله بمعنى الآية ودلالتها.

وقد جاء حذف الفعل في جملة الشرط في سورة النساء، من ذلك قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ (النساء:59)، فقوله: ﴿إن كنتم﴾: شرط جوابه محذوف عند جمهور البصريين، أي: فردوه إلى الله، وهو متقدم عند غيرهم –أي عند الكوفيين-[46].

ووقوع حذف فعل جواب الشرط كثير في كلامهم، إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه، كقولهم: أنت ظالم إن فعلت كذا، أي: إن فعلت كذا ظلمت؛ فحذف "ظلمت"؛ لدلالة قوله "ظالم" عليه، والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن يحصر[47]. وقال سيبويه: « وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت﴾ (الزمر:73)، أين جوابها؟ .... فقال: (إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام)»[48]، ومن الشواهد الشعرية الدالة عليه قول شاعر: فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام [49].

غير أن القول بحذف جواب الشرط ليس مما اتفق عليه عند أهل النحو، فمذهب[50] الكوفيين، وأبي زيد، والأخفش، والمبرد عدم اعتباره محذوفا، بل متقدما في الكلام، وذلك مما لا يجوز عند البصريين، الذين ذهبوا إلى اعتباره محذوفا للعلم به، كما سبق بيانه، ومذهب المازني أنه إن كان ماضيا فلا يجوز تقديمه، نحو: قمت إن قام زيد، وقمت إن يقم زيد، وإن كان مضارعا جاز، نحو: أقوم إن قام زيد، وأقوم إن يقم زيد، ومذهب بعض البصريين أنه يجوز ّإن كان فعل الشرط ماضيا نحو: أقوم إن قمت، أو كان معا ماضيين نحو: قمت إن قمت .

ثالثا/ حذف الحرف:

ومن جملة الحروف المحذوفة في سورة النساء: حرف الجر، "أن" ،"قد"، "النون" من مضارع "كان".

1-حذف حرف الجر: يجوز[51] حذف حرف الجر في الجملة اتساعا وتخفيفا، نحو: ذهبت الشام، أصلها: ذهبت إلى الشام، فحذف حرف الجر "إلى"، وقد جاء حذف حرف الجر في سورة النساء في مواضع عديدة منها قوله تعالى:﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ (النساء:1)، قرأ حمزة[52]: «والأرحام» خفضا- بالجر-، وفيها قولان: أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور في "به" من غير إعادة الجار[53]، فيكون التقدير: (واتقوا الله الذي تساءلون به وبالأرحام)، بحذف حرف الجر .

وقد طعن بعض العلماء في هذه القراءة، أو بالأحرى هذا الوجه الإعرابي الذي يتضمن حذفا لحرف الجر، منهم الزجاج[54]، الذي يرى بأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار خطأ في العربية، حيث أجمع النحويون على قبح العطف باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا مع إظهار الخافض، واعتبر أنه خطأ في الدين أيضا، ذلك أن النبي ﷺ نهى عن الحلف بالآباء، لأنه إذا عطف الأرحام على لفظ الجلالة فيكون مقسما به، وهو أمر منهي عنه، ومن المانعين لهذا الوجه أيضا الفراء[55]، ومن المفسرين :ابن عطية[56]، والزمخشري[57].

هذا الطعن الموجه لهذه القراءة غير مأخوذ به، ولا التفات له، لأربعة أسباب:

الأول: كونها قراءة ثابتة منقولة عن النبي ﷺ.

الثاني: وجود ما يؤيد هذا الوجه الإعرابي، وهو قراءة عبد الله: ﴿وبالأرحام﴾.

الثالث : ثبوت ذلك في لسان العرب نثرا وشعرا: ففي النثر كقولهم: (ما فيها غيره وفرسه) بجر (فرسه) ، عطفا على الهاء في (غيره)، والتقدير: (ما فيها غيره وغير فرسه)[58]. وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة، فمنه قول الشاعر:

نعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرض غوط نفانف.[59]

إلا أن أبا حيان الأندلسي[60] قد أشار إلى أن الأكثر أن يعاد الجار، كقوله تعالى: ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ (المؤمنون:22).

الرابع: القياس؛ حيث أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة الجار[61].

من خلال ما سبق يتضح لنا صحة وقوع حذف حرف الجر في القرآن الكريم حتى مع عدم إظهاره كما ذهب إلى ذلك الكوفيون خلافا للبصريين ، لوجود قرائن تعضد ذلك، سبق بيانها.

2- حذف "أن" الناصبة للفعل المضارع: من سنن العرب إضمار الحروف، نحو: ألا أيهذا الزاجري أشهد الوغى، أي: أن أشهد[62]، والمعروف أن نواصب الفعل أربعة: لن، وإذن، وكي، وأن ظاهرة أو مقدرة[63]، ومن مواضع حذف "أن" في سورة النساء قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما﴾ (النساء:73)، فقد وقع خلاف بين الكوفيين والبصريين، حول مسألة: "أن" الخفيفة هل تحذف وتعمل من غير بدل؟، ذهب الكوفيون إلى أنّ "أن" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل، وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل[64]، فالكوفيون يجيزون عمل "أن" في نصب المضارع حتى ولو كانت محذوفة، على

خلاف البصريين، وبما أن بحثنا يدور حول ظاهرة الحذف فلا داعي لذكر أدلة المانعين.

وأدلتهم[65] على جواز إعمالها مع الحذف قراءة[66] عبد الله ابن مسعود: ﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله﴾ (البقرة:83)، فنصب ﴿لا تعبدوا﴾ بـ"أن" مقدرة ؛ لأن التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف "أن" وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل مع الحذف، ومن الشعر مما يثبت ذلك، قال طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي .

فنصب "أحضر"، لأن التقدير فيه: أن أحضر، فحذفها وأعملها مع الحذف، والمحذوف في هذه الآية التي بين أيدينا هي "أن"، والتقدير: (فأن أفوز فوزا عظيما).

3- حذف "قد" قبل الفعل الماضي الواقع حالا: وقوع الفعل الماضي حالا مع حذف "قد" من المسائل التي اختلف حولها البصريون والكوفيون، فذهب البصري إلى جواز ذلك بشرط وجود "قد" ظاهرة أو مقدرة ، وذهب الكوفي إلى الجواز أيضا مع عدم اشتراط ذلك[67]، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم﴾ (النساء:90)، فقد استدل[68] الكوفيون فيما ذهبوا إليه بقوله: ﴿حصرت صدورهم﴾ (النساء:90) ، فحصرت : فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره: حصرة صدورهم ، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : ﴿أو جاءوكم حصرة صدورهم﴾بالنصب على الحال من "الواو" في «جاؤوكم» ، وهي قراءة[69] الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل بن عاصم، وقد بين الإمام الطبري[70] أن هذه القراءة لها وجه لغوي فصيح، غير أنه لا يجوز القراءة بها لشذوذها، ومن الشواهد الشعرية التي تدل على ذلك، قول شاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر.

ف "بلله" فعل ماض، وهو في موضع الحال.

واستدل[71] البصريون فيما ذهبوا إليه من اشتراط اقتران الفعل الماضي بـ"قد" ظاهرة أو مقدرة بأمرين: الأول: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه. والثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة"، نحو: مررت بزيد يضرب؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أن لا يكون حالا.

وممن رجح مذهب الكوفيين أبو حيان الأندلسي، محتجا بكثرة وقوع ذلك في كلام العرب، فقد نقل عنه السيوطي قوله: «والصحيح جواز وقوع الماضي حالا

بدون "قد"، ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جدا، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجوه الكثرة »[72].

4- حذف "قد" قبل الفعل الماضي الواقع خبر"كان": اختلف النحاة[73] حول مسألة وقوع الفعل الماضي خبرا ل "كان" وأخواتها مع اقتران الفعل ب "قد" ظاهرة أو مقدرة، فمنهم من منع ومنهم من أجاز؛ فذهب البصريون إلى جواز ذلك مع عدم اعتبار حذف "قد"، وحجتهم في ذلك أن أخوات "كان" وهما "أمسى" و"أصبح" يعطيان معنى زائدا للجملة وهو المضي، فإذا قلت: "أصبح زيد قام"، و"أمسى زيد خرج" أعطى من المعنى ما لم يعط: "زيد قام وزيد خرج"، إلا أنّ "كان" لا تعطي معنى زائدا أكثر من التأكيد، بالإضافة إلى أن ذلك كثير في لسان العرب نثرا ونظما، قال شاعر: وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا.

فجعل حسبناهم في موضع خبر "كنا"، وحكى الكسائي عن بعض العرب: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير، يعني : ناقته فجعل نظرت خبر "أصبحت". وقال تعالى: ﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين﴾ (يوسف:26)

أما الكوفيون فقد اشترطوا لجواز ذلك اعتبار أن تكون "قد" محذوف من الجملة، وحجتهم في ذلك بأن الفعل الذي يقع خبرا إذا كان ماضيا لم يحتج معه إلى "كان" وأخواتها، لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ، وكان ذكرها فضلا ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قام، كان المفهوم منه ومن: كان زيد قام واحدا، فإن جاء شيء من ذلك فهو على إضمار "قد"، لأنها تقرب الماضي من الحال ، فإذا قلت: كان زيد قد قام ، فكأنك قلت: كان زيد يقوم.

من ذلك ما جاء في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء﴾(النساء:43)، فقد رجح ابن عصفور[74] ما ذهب إليه البصريون من عدم اعتبار لحذف "قد"؛ ذلك لأن إضمار حروف المعاني قليل في كلام العرب، كما ذهب إلى ذلك من المفسرين النحويين أبو حيان الأندلسي[75]، واصفا ما ذهب إليه البصريون من اعتبار حذف "قد" بالمتكلف، قال:« وفي قوله ﴿أو جاء ﴿﴾ أو لامستم﴾ دليل على جواز وقوع الماضي خبرا لـ"كان" من غير "قد"، وادعاء إضمارها تكلف ...».

من خلال ما سبق يتضح لنا أن حجج المانعين لحذف "قد" مبنية على النقل، وحجج القائلين بوجوب اعتبار ها ظاهرة أو مقدرة مبنية على القياس، والسماع يترجح على القياس.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المعنونة بـ"ظاهرة الحذف في القرآن الكريم –دراسة تطبيقية في سورة النساء-" توصلت إلى بعض النتائج، أهمها: أن ظاهرة الحذف بمجملها عند النحويين متعلقة بإسقاط أحد عناصر الجملة سواء كان عمدة أو فضلة، بالشروط المذكورة آنفا، فالنحوي ينظر إلى هذه الظاهرة من بابها التركيبي، خلافا للبلاغي الذي ينظر من بابها الدلالي، كما عرفنا أسباب الحذف، فذكرنا أهمها وأكثرها تعليلا لظاهرة الحذف عند النحاة، وهي: علم المخاطب بالمحذوف، وكثرة الاستعمال، وطول تركيب الجملة.

كذلك، فإن الحذف كأي ظاهرة لغويه يحتاج للتدليل عليه، وبما أننا انطلقنا من المنطلق النحوي، فقد عرفنا أن ما يدل عليه: إما اللفظ وإما اللغة، أو كلاهما؛ فاللفظ في اللغة العربية سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا، له متعلقاته الضرورية التي لا ينبغي تجاوزها، فمنشأ هذه الأدلة هو القوانين أو القواعد اللغوية المطردة الخاصة باللفظ نفسه أو المتعلقة باللغة عموما، وقد عرفنا أيضا أن للحذف شروطا وضعها النحويون، فهو لا يقع في الجملة عشوائيا دون قواعد، ولو لم تكن هذه الشروط لاختل المعنى؛ لأن الجملة في المقام الأول ليست تراكيب مجردة؛ وإنما معاني ودلالات واضحة، فاشترطوا للمحذوف: وجود الدليل اللفظي أو المقالي عليه، ألا يكون جزءا من شيء آخر، ألا يكون مؤكدا، ألا يكون في حذفه اختصار لما تم اختصاره، ألا يكون عاملا ضعيفا، ألا يكون عوضا، ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف دون القوي.

وقد تبين من خلال دراسة ظاهرة الحذف في سورة النساء، تنوع المحذوفات الواقعة فيها، وإن لم أذكر كل المواضع، مخافة التطويل، فجاء حذف الاسم سواء كان عمدة أو فضلة: من مبتدأ، مفعول به، صفة، مضاف، وغيرها، وكذا حذف الفعل، سواء في جملة الشرط أو غير جملة الشرط ، وأيضا حذف الحروف: كحرف الجر، قد، أن، كما تلمسنا كثرة الخلاف في قضايا الحذف، كمسألة وقوع الفعل الماضي حالا مع حذف "قد"، فالكوفيون أجازوه، ومنعه البصريون، فليس كل مسائل الحذف مما اتفق عليه بين علماء النحو، لكن ذلك لا يخلوا مما اتفقوا عليه كحذف المبتدأ.

وصلّ اللّهم وسلّم وبارك على سيدنا محمّد.

الهوامش:

[1]- أبو الحسين أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، علق عليه: أحمد بسج، دار الكتب العلمية (بيروت- لبنان)، ط1، 1997م ، ص28.

[2]- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير،الدار التونسية للنشر، (د.ط) 1984 م، 18/1 (بتصرف).

[3] - الخليل بن أحمد الفارهيدي،تحقيق: مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ط ، د س)، 201/3.

[4]- أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، تحقيق: محمد بن مكرم ، دار صادر للطباعة والنشر ، ط4 ،سنة 2005، مادة "حذف".

[5]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، (د ط، د س ن)، 2/ 360.

[6] - محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت-لبنان)، ط1، 1993م، 643/1.

[7]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص54.

[8]- أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1999م، 298/1 -299.

[9]- أبو محمد جمال الدين بن هشام،مغني اللبيب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط 6، 1985م، 853/1.

[10]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 507/1.

[11]- أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م ، 344/2- 345.

[12]- هبة الله بن علي أبو السعادات المعروف بابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د ط ، د س ن)، 290/2

[13]- ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب للطباعة والنشر، ط1، 1999م، 310/1-311.

[14]- بدر الدين أبو عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث –القاهرة- ، (د ط ، د ت ن)، 108/3.

[15]- ابن هشام، مغني اللبيب، 230/1.

[16]- نفسه، 229/1 .

[17]- ابن جني، الخصائص، 3/ 379- 380.

[18]- رضا عزام، الاعتراضات النحوية في كتاب "منار الهدى في بيان الوقف والابتداء" لابن الانباري، إعداد: رضا عزام، رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، 2005م، 228/1.

[19]- إبراهيم بن محمد السفاقسي، التحفة الوفية بمعاني حروف العربية، (د ط، د س ن) ، ص 29.

[20]- عبد الرحمن الأهدل، المذكرات النحوية شرح الألفية، (د ط، د ت ن)، 229/1.

[21]- عبد العزيز الحربي، الشرح الميسر على ألفية ابن مالك، مكتبة ودار ابن حزم، ط1، 2003م، ص 72.

[22] - أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 273/3 (بتصرف)، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تفسير الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ط ، د س ن)، 694/3.

[23]- سيبويه، الكتاب، 345/2-346.
[24] - يحيى بن زياد بن عبد الله المعروف بالفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي و محمد النجار، دار السرور، (دط، د س ن)، 271/1.
[25]- محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي،ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، 1934/4.
[26]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 410/3-411.
[27]- أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق:علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص 79.
[28]- عبد الحق بن غالب بن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م ، 40/2، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 234/3، السمين الحلبي، الدر المصون: 659/3.
[29]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 234/3.
[30]- ابن عطية، المحرر الوجيز، 40/2.
[31]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: 234/3-235 ، السمين الحلبي، الدر المصون، 660/3.
[32]- ابن عطية، المحرر الوجيز، 40/2.
[33]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 235/3.
[34]- سيبويه، الكتاب، 269/3.
[35]- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 134/1-135.
[36]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 218/3.
[37]- محمد عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، ط 16، 1979م، 186/2.
[38]- نفسه، 187/2.
[39]- أبو حيان الأندلسي، إرتشاف الضرب، 1386.
[40]- أبو حيان الأندليسي، تفسير البحر المحيط، 424/3.
[41]- أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله، الكشاف، تحقيق:عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة العبيكان، ط1، 1998م، 181/2.
[42]- سيبيوه، الكتاب، 283/1 ، السمين الحلبي، الدر المصون، 164/4.
[43]- سيبويه، الكتاب، 280/1.
[44]- الفراء، معاني القرآن، 295/1 ، السمين الحلبي،الدر المصون، 164/4.
[45]- السمين الحلبي، الدر المصون، 164/4.
[46]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 291/3، السمين الحلبي، الدر المصون، 13/4.
[47] - بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق:محمد عبد الحميد، ط2، 1985م، دار الفكر، دمشق، 424/4، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (د س ن)، ص 500.
[48]- سيبويه، الكتاب، 103/3.
[49]- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 43/4.
[50]- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1879/4.
[51]- محمد بن سهل بن السراج البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، 171/1.

[52]- عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق:سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1997، ص 188.
[53]- السمين الحلبي، الدر المصون، 554/3.
[54]- أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ،تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م، 6/2.
[55]- الفراء، معاني القرآن، 252/1 ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، 1422ه/2001م، دار هجر، 346/6.
[56]- ابن عطية، المحرر الوجيز، 4/2.
[57]- الزمخشري، الكشاف، 6/2.
[58]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 156/2، السمين الحلبي، الدر المصون، 2/ 394.
[59]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 156/2.
[60]- نفسه: 157/2.
[61]- نفسه.
[62]- عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين المعروف بالسي-وطي، المزهر في علوم اللغة، شرحه: محمد المولى بك، محمد إبراهيم، علي البجاوي، مكتبة دار التراث –القاهرة-، ط3 ، د س ن: 337/1
[63]- محمد الحضرمي، تحفة الأحباب، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ط1، 1996م، ص 47.
[64]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 448.
[65]- نفسه، ص 446.
[66]- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين –دمشق-، ط1، 2002م، 138/1.
[67]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص212، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 146/2.
[68]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 212.
[69]- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، 124/2.
[70]- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، 296/7.
[71]- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 213.
[72] - عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين المعروف بالسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق:عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، (د ط) ، 1979، 49/4.
[73]- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 228/3.
[74]- نفسه.
[75]- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 269/3.